



تبرئة 3 متهمين آخرين من جميع التهم ولا أدلة على ضلوع سورية و"حزب الله" .. وعون: تحقيق العدالة يتجاوب مع رغبة الجميع في كشف ملابسات الجريمة

إدانة سليم عياش في اغتيال الشهيد رفيق الحريري.. وسعد: نقبل بالحكم

بيروت - عمر حنجر

العدالة في جريمة قتل الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه أنجزت أمس بعد سنوات من التحقيقات، فيما يتطلع اللبنانيون إلى رؤية انفاذ «عدالة لاهاي» لضحايا انفجار مرقا بيروت أيضا.

فقد اصدرت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أمس حكما بإدانة المنهم سليم عياش في قضية اغتيال الشهيد الحريري عام 2005 بعد محاكمة استمرت 6 أعوام، فيما برأت المتهمين الثلاثة الآخرين لعدم كفاية الأدلة.

وقال رئيس المحكمة القاضي ديفيد راي، في ختام نصح حكم استغرقت ثلثه ساعات، «تعلن غرفة الدرجة الاولى سليم عياش مذنباً بما لا يرقى اليه الشك بصفته شريكاً في ارتكاب عمل ارهابي باستخدام مادة متفجرة، وقتل رفيق الحريري عمداً، وقتل 21 شخصا غيره، ومحاولة قتل 226 شخصا»، هم الجرحى الذين اصيبوا في التفجير الذي قتل فيه الحريري في 14 فبراير 2005.

وأضاف القاضي أن المتهمين الآخرين حسن عبيد مرعي وحسين حسن عبيسي وأسد صبرا «غير مذنبين فيما يتعلق بجميع التهم المسندة اليهم».

وقالت المحكمة في قرارها ان «الاغتيال عمل سياسي اداره هؤلاء الذين شكل الحريري تهديدا لهم».

وأضافت أن المتهمين «تورطوا في المؤامرة على الاقل يوم 14 فبراير 2005 والفترة التي سبقتها، والأدلة لا تثبت على نحو مؤكد من وجههم على قتل الحريري ثم تصفيته كخصم سياسي». وذكرت أن «المحكمة تشته بان لسورية وحزب الله دوافع لاغتيال الحريري».



رئيس الحكومة السابق سعد الحريري لدى مغادرته قاعة المحكمة (أ.ف.ب)



النايبة بهية الحريري تقرأ الفاتحة على ضريح شقيقها الرئيس الشهيد تزامنا مع صدور الحكم (محمود الطويل)



جانب من وقائع جلسة النطق بالحكم في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (أ.ف.ب)



صورة مركبة لسليم عياش المدان باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري

أكبر من بلده»، واعرب الرئيس عون عن امله في ان تتحقق العدالة في كثير من الجرائم المماثلة التي استهدفت قيادات لها في قلوب اللبنانيين مكانة كبيرة وترى غيابها عن الساحة السياسية اللبنانية فراغا كبيرا.

وقال النائب محمد الحجار عضو كتلة تيار المستقبل: القرار حاسم، حصلنا على الحقيقة، وبقي ان نحصل على العدالة، مضيفا: ما كان قبل 18 أغسطس، غير ما سيكون بعده.

أما رفاق الحريري في لها محبوبها وجمهورها ومشروعها الوطني. ودعا رئيس الجمهورية اللبنانيين، بحسب بيان صدر عن مكتب الاعلام في رئاسة الجمهورية، الى ان يكون الحكم الذي صدر عن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان مناسبة لاستذكار مواقف الرئيس الشهيد رفيق الحريري ودعوته الدائمة الى الوحدة والتضامن وتضافر الجهود من اجل حماية البلاد من أي محاولة تهدف الى إثارة الفتنة، لاسيما ان من ابرز اقوال الشهيد «ما حدا

وأكد أن زمن ارتكاب الجرائم السياسية دون ثمن انتهي، مشيراً الى انه «لا تنازل عن حق ضحايا تفجير مرقا بيروت». وتعقبا على حكم المحكمة الدولية، اعتبر الرئيس اللبناني العماد ميشال عون ان تحقيق العدالة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه يتجاوب مع رغبة الجميع في كشف ملابسات هذه الجريمة الشنعاء التي هددت الاستقرار والسلم الأهلي في لبنان، وطاولت شخصية وطنية

ولكن ليس هناك دليل على أن قيادة حزب الله كان لها دور في الاغتيال»، وليس هناك دليل مباشر على ضلوع سورية في الأمر». وأعلن الرئيس سعد الحريري، الذي حضر الجلسة، قبوله بحكم المحكمة، وأن العدالة بحق قتلة الحريري سيتم تنفيذها، وأكد على مصداقيتها التي جاءت من تبرئة 3 متهمين وإدانة الرابع، وقال ان المحكمة كانت ملتبسا شعيبا، وأضاف: «لا نساوم على دم الحريري أو دماء الضحايا».

وأكد ان زمن ارتكاب الجرائم السياسية دون ثمن انتهي، مشيراً الى انه «لا تنازل عن حق ضحايا تفجير مرقا بيروت». وتعقبا على حكم المحكمة الدولية، اعتبر الرئيس اللبناني العماد ميشال عون ان تحقيق العدالة في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه يتجاوب مع رغبة الجميع في كشف ملابسات هذه الجريمة الشنعاء التي هددت الاستقرار والسلم الأهلي في لبنان، وطاولت شخصية وطنية

«الأمر لا يعنينا»، وزير العدل السابق ابراهيم نجار، الذي احييت القضية الى المحكمة الدولية في فترة تسلمه وزارة العدل، تحدث عن مرحلة ما بعد الحكم، وخصوصا حول شروط الاستئناف، أمام المحكمة الدولية، ام امام المحاكم اللبنانية، فقال لإذاعة «صوت لبنان» ان الاستئناف يكون امام المحكمة الدولية، ولكن اذا كان هناك استئناف، والاستئناف بشرط ان يكون المستأنف موجودا، اقله على قيد الحياة خلال 30 يوما من صدور الحكم، كما ان الاستئناف من حق النائب العام، اذا وجد ان العقوبة المقررة بها على المتهمين متدنية.

في هذه الأثناء، دعا رجل الأعمال بهاء الحريري جماعة حزب الله المدعومة من إيران الى إنهاء مشاركتها في السياسة اللبنانية والسماح للبلاد بإعادة البناء بعد الانحسار المدمر الذي وقع هذا الشهر في ميناء بيروت وأودى بحياة أكثر من 200 شخص، مؤكداً ان «المسؤولية في الانفجار الضخم في مرقا بيروت تقع على عاتق حزب الله الذي يسيطر على المرفأ وعلى لبنان وايضا على الرئيس عون الذي يدعم دور الميليشيا في السياسة اللبنانية».

وقال بهاء الحريري في حديث لـ The Telegraph: الرئيس عون من أشد المؤيدين لحزب الله وأنا محب للغاوية من هذا الوضع، والإهمال المطلق أدى إلى الانفجار المروع في المرفأ وحزب الله كان يسيطر على منشآت التخزين. وشدد على انه «لا مكان لحزب الله في مستقبل لبنان في ظل النضال الذي نخوضه من أجل إصلاح شامل للنظام السياسي اللبناني».

يكفي لضمان ألا يتحول الى مسألة مذهبية. اللواء اشرف ريفي الذي كان مديرا عاما للأمن الداخلي، بعد وقوع الجريمة وشارك في التحقيقات، قال في تصريح صحافي، ان عملية اغتيال الحريري ليست نتاج مخطط مدبر للنظامين الإيراني والسوري، نفذه حزب الله بدعم لوجيستي من الاستخبارات السورية. اما حزب الله فقد استبق الجلسة بقول الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله

الشهادة بتلك المرحلة فهم: باسل فليحان وسامير قصير وجورج حاوي وجبران تويني ووليد عبدو وانطوان غانم ووسام الحسن ومحمد شطح ووسام عيد، والشهداء الأحياء: مروان حمادة، الذي شارك سعد الحريري في سماع الحكم الى جانبه، ومي شدياق وإلياس المر ونحو 200 جريح. مستشار الرئيس سعد الحريري باسم الشاب استيعد لـ «رويترز» حدوث تداعيات للحكم، وقال ان الرئيس الحريري حكيم بما

2600 صفحة تسرد وقائع وتفصيل الحكم.. ماذا جاء فيها؟

أبرز التطورات في قضية رفيق الحريري منذ اغتياله إلى صدور الحكم

18 أغسطس 2020: برأت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان 3 من المتهمين اله المتهمين إلى حزب الله اللبناني في قضية اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، بعد محاكمة استمرت 6 أعوام

سبتمبر 2019: وجهت المحكمة إلى عياش التهمة بشأن ثلاث عمليات اغتيال ومحاولة اغتيال استهدفت سياسيين في عامي 2004 و2005

16 يناير 2014: بدأت المحكمة في لايدشندام بضاحية لاهاي في غياب أعضاء حزب الله الأربعة

أكتوبر 2013: وجهت المحكمة تهماً إلى مشتبه به خامس هو عضو حزب الله حسن حبيب مرعي

يونيو 2011: أصدرت المحكمة الخاصة مذكرة اتهام واعتقال بحق 4 لبنانيين مشتبه بهم. وأكدت وزارة الداخلية أن المشتبه بهم هم أعضاء حزب الله مصطفى بدر الدين* وسليم عياش وأسد صبرا وحسين عبيسي

أعلنت المحكمة الدولية التوقف عن ملاحقته بعدما تأكدت من مقتله في سوريا

المصدر: الفرائس برس

الخاصة». وتطردت المحكمة الى الخلفية السياسية للجريمة. واستنتجت المحكمة ان قرار الاغتيال تزامن مع زيارة وليد المعلم إلى منزل الحريري إضافة إلى اجتماع في فندق البرستول معارضي الوجود السوري، وقالت انها استمعت الى أجهزة كثيرة عن العبيسي وقد أدلى مروان حمادة ووليد جنبلاط وفؤاد السنيورة وجميل السيد بشهادات تطرقوا فيها الى احداث قبل الاغتيال. وأشارت الى انه لا دور للمحكمة في تصحيح أي رواية للتاريخ فدورها بت ان كان المتهمون مجرمين، الا ان الاعتداء على الحريري لم يكن متغزلا عن السياق السياسي والتاريخي. وأشارت الى أن سورية كانت تصر رغم معارضة رفيق الحريري على قبول الوثيقة السورية في لائحته الانتخابية وفضلا عن ذلك كان الحريري يلتقي بانتظام مسؤولين سوريين كرسيم غزاله. ولكن الحريري قبل اغتياله ب11 عاما كان يدفع الملايين في دفعات شهرية لغازي كنعان وآخرها قبل اغتياله بيوم واحد. ونظرت الى الدفعات على انها إبراز.

وأكدت أن السورين فروضا مرشحين على الحريري في الانتخابات وأرادت سورية أن تمدد ولاية الرئيس اميل لحود لكن السبيل الوحيد كان تعديل الدستور في مجلس النواب، وفي أغسطس 2004 كان الرئيس السوري قد أمر الحريري بالتصديق للحود وقال ان سورية وحدها من يختار الرئيس في لبنان. وقيل الاغتيال كان حلفاء الحريري يدعون لإنهاء الهيمنة السورية على لبنان وحصلت في سبتمبر 2004 وعقد الاجتماع الأخير قبل الاغتيال بـ 12 يوما.

واعتبرت ان اغتيال الحريري بعد استقالته من رئاسة مجلس الوزراء وقيل خوض الانتخابات النيابية، يشرح الخلفية السياسية وسبب الاغتيال، وأظهرت الأدلة ان سورية كانت تهيمن على الحياة في لبنان. ولغفت الى المعارضة المتزايدة للوجود السوري في لبنان، لذا ربما كان لحزب الله وسورية استفادة من اغتيال الحريري، لكن لا يوجد دليل على مسؤولية قيادة الحزب في اغتيال الحزب وان السيد حسن نصرالله ورفيق الحريري كانا على علاقة طيبة.

رصد الحريري وقام بالتنسيق مع عياش تمهيدا للاعتداء. ويتضح وفق المدعي العام مشاركتها في العملية حسب هاتفه الخليوي الذي توصل عبره مع عياش ومرعي لتبادل المعلومات المتعلقة بجميع نواحي الموضوع وكانت الشبكة يستخدمها حصرا هؤلاء الثلاثة.

وأعلنت غرفة الدرجة الاولى انها «مقتنعة بأن المتهم سليم عياش كان يستخدم الهاتف الأحمر المسؤول عن عملية الاغتيال وكان له ارتباطات تنظيمية بحزب الله بحسب الأدلة»، مضيفا أن «هناك أدلة من هاتفين خليويين أثبتت دور المتهم حسن مرعي في الاغتيال». وأضافت أن الهواتف لم تستخدم بأي يوم بعد اغتيال الحريري، وهوية المشتري كانت مجهولة، والأدلة الوحيدة فيما يخص هذه الهواتف هو تبيان أوقات تشغيلها ومن هنا حاولوا إيجاد مستخدميها. وتابعت: «تمت مراقبة الحريري بشدة قبل اغتياله من قبل المتهمين سليم عياش وحسن مرعي ومصطفى بدر الدين الذين استخدموا شبكات اتصالات للتنسيق لاغتياله»، مشيرا إلى أن المتهمين حاولوا تغطية عملية الاغتيال بتحميلها لشخصيات وهمية. وحاول المحققون معرفة اذا كان هناك اقتراح مكاني في الهواتف الخليوية لمعرفة استخدام ان كان شخص واحد يحمل هاتفين. والادعاء قدم أدلة وافية عن الاتصالات التي استخدمت باغتيال الحريري وتم الاعتماد على داتا الاتصالات.

وأضافت: اقتنع القضاة في كل التهم للتوصل عند الضرورة الى استنتاجات معينة. وصدور الحكم عن الإجماع وكانت الأدلة ضد المتهمين تكاد تكون ظرفية وتوفر الأنماط أدلة لا يشوبها شك لإصدار حكم الإدانة، وتدرك غرفة الدرجة الاولى لضمان مصداقية الشهود في سياق دولي من خلال تفسير مضمونها.

وأكدت انه «لم تتم حماية مسرح الجريمة، وأزلت القوى الأمنية أدلة مهمة من موقع الجريمة، وتم العبث بمسرح الجريمة، وعملية البحث عن مفقودين لم تكن منسقة، إن بعض الأهالي عثروا على احد المفقودين بعد 17 يوما بالاستعانة بكلاب خاصة على نفقتهم

وكالات: في معرض قراءتها للحكم الواقع في 2600 صفحة، أكدت القاضية في المحكمة الخاصة بلبنان ميشالين بريدي، أن الأدلة أثبتت إدانة المتهم الرئيسي سالم جميل عياش في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وأنه ينتمي إلى حزب الله.

وأعلنت غرفة الدرجة الاولى: «سليم عياش مذنب بما لا يرقى اليه الشك بصفته شريكاً في ارتكاب عمل ارهابي باستخدام مادة متفجرة، وقتل رفيق الحريري عمداً، مضيفاً أن المتهمين الآخرين حسن حبيب مرعي وحسين حسن عبيسي وأسد صبرا «غير مذنبين فيما يتعلق بجميع التهم المسندة اليهم».

وكان من المتهمين المحاكمين غيابيا متهم خامس متوفى هو مصطفى بدر الدين.

وقالت المحكمة في قرارها ان «الاغتيال عمل سياسي كان القصد منه نشر الذعر»، و«اداره هؤلاء الذين شكل الحريري تهديدا لهم».

ونكرت أنها تشتهيه في أن لسورية وحزب الله «دوافع لاغتيال» الحريري «لكن ليس هناك دليل على أن قيادة حزب الله كان لها دور في الاغتيال»، وليس هناك دليل مباشر على ضلوع سورية في الأمر». وفي سردها للوقائع والحجيات وتفصيل الحكم، قالت المحكمة: «لا شك أن الذين تأمروا لاغتيال الحريري قرروا قتله في حال واصل مساره بالابتعاد عن سورية»، مشيرة إلى أن قرار الاغتيال «اتخذ على الأرجح مطلع فبراير» بعد اجتماع للمعارضة المناهضة لسورية آنذاك كان يدعمه الحريري.

ومما جاء في حجيات الاغتيال تمت باستخدام أكثر من 2,5 طن من المتفجرات.

وأكدت أن «المتهم بدر الدين قيادي في حزب الله ومسؤوليته كانت رصد الحريري وتنسيق الاعتداء» وقالت المحكمة: في مايو 2016 أعلن حزب الله مقتل مصطفى بدر الدين في سورية وأعلن انه قيادي في الحزب، ورغم ذلك بقي اسمه في الادعاء، وفي القرار المذكور بدر الدين باسمه سامي عبيسي شارك في العملية لاغتيال الحريري ويؤكد القرار انه تولى

حسان دياب: نأمل أن يُشكل الحكم معبراً للعدالة والاستقرار بري: بعد حكم المحكمة.. يجب أن نربح لبنان

الى ذلك، قال رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان حسان دياب «إنه يأمل أن يشكل الحكم الصادر أمس من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في شأن جريمة اغتيال رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري معبراً لإحقاق العدالة وإرساء الاستقرار». وأضاف دياب في بيان: «نستذكر الشهيد رفيق الحريري، الذي ترك بصمات مضيئة في تاريخ لبنان، وستبقى إنجازاته في حاضر ومستقبل اللبنانيين، ونأمل أن يخرج الوطن من هذه الحلة قويا ومتماسكا بوجدته الوطنية وسلمه الأهلي وعيشه الواحد».

تعليقا على الحكم الصادر عن المحكمة الخاصة بلبنان في قضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، قال رئيس مجلس النواب نبيه بري: كما خسّر لبنان في 14 فبراير 2005 باستشهاد الرئيس رفيق الحريري قامة وطنية لا تعوض.. اليوم (أمس) وبعد حكم المحكمة الخاصة.. يجب ان نربح لبنان الذي آمن به الرئيس الشهيد وطننا واحدا موحدا.. ولكن لسان حال اللبنانيين العقل والكلمة الطيبة، كما عبر الرئيس سعد الحريري باسم أسرة الراحل.. مجددا الرحمة للشهيد الحريري ولكل الشهداء.. وحمى الله لبنان.

علمية وموثوقة، علما أنها تعتمد على حاسة الشم لدى الكلاب لجزيئات في التعرّيق ثبت لدى باحثين علميين لبنانيين وفرنسيين أنها تشكل دليلا على الإصابة. ومن المقرر أن يخضع عدد من الكلاب البوليسية المدربة للكشف المبكر في المطار على الوافدين الذين قد يكونون حاضرين فيرونا، ووضع خريطة طريق للبدء بالعمل بألية الكشف الجديدة بطريقة

مشيرا إلى أن ارتفاع الأرقام كان مبررا عندما فتحتا البلد في الأول من يوليو لكن الانفجار الذي حدث أثر كثيرا على الأرقام». وكان حسن قد ترأس اجتماعا للجنة الوطنية المكلفة متابعة استخدام الكلاب البوليسية المدربة للكشف المبكر في المطار على الوافدين الذين قد يكونون حاضرين فيرونا، ووضع خريطة طريق للبدء بالعمل بألية الكشف الجديدة بطريقة

لبنان، وهذا ما أدى الى استنفار الحكومة والوزارات والجهات المعنية، إلا انه ورغم كل الإجراءات، فالخط البياني للوباء متصاعد، وهو يندثر بالأسوأ، فيما تصاعدت الدعوات بضرورة إقفال البلد لفترة أسبوعين. وفي هذا المجال حذر وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال د.حمد حسن «من أننا جميعا أمام تحدٍ حقيقي بسبب كورونا والأرقام التي تسجل في الأوتة الأخيرة صامدة،

ومرعب، حيث سجلت أرقاما صامدة بعدد الإصابات، في الأوتة الأخيرة، وكان آخرها أمس 456 إصابة بحسب تقرير وزارة الصحة، وقبله بيووم حوالي 500 إصابة، وسط مخاوف من عدم قدرة إصابات المستشفيات على استيعاب المرضى، لاسيما بعد انفجار المرفأ، وفي ظل اتجاه لتحويل المستشفيات الميدانية الى مستشفيات العراضى كورونفا، ونظرا للخطر الكبير الذي يهدد القطاع الاستشفائي في

أعلنت وزارة الداخلية والبلديات إقفال المؤسسات التجارية والخاصة في جميع المحافظات اعتبارا من صباح يوم الجمعة 21 أغسطس إلى صباح يوم الاثنين 7 سبتمبر المقبل، على ان يمنع التجول من 6 مساء حتى 6 صباحا من كل يوم.

كورونا، يتغلغل الفيرس في معظم المناطق اللبنانية بشكل مخيف

بيروت - احمد منصور ووكالات

«الداخلية»: إقفال تام من 21 أغسطس حتى 7 سبتمبر